IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس للإبداع والابتكار للمدة من 16 - 17 نيسان 2025

التسرب المدرسي: تحديات وطنية وحلول مستقبلية

دعاء مالك محمد [1]

المستخلص

هدفت دراسة البحث الحالي الى التعرف على ظاهرة التسرب المدرسي وما تنطوي عليه هذه الظاهرة من امور ومجريات وتداعيات قد تكون لها اثار سيئة على سلوك الفرد المتسرب ذاته وعلى المجتمع المحيط به لذلك وجب على الباحث التحري عن هذه الظاهرة بعمق ودراسة حيثياتها واسبابها وطرق معالجتها ان وجدت وصولاً لنتائج وتوصيات واستخدم لتلك الحالة المنهجين او الاسلوبين الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل الظاهرة تحليلاً نظرياً لوضوح الأسباب التي تتوفر لتلك الحالة في مجتمعنا (العراق) والتطرق لتلك الحالة من الناحية الاقتصادية او من جانب المحور الاقتصادي فقط لحساسية الحالة وتشعب جوانبها ومحاورها العديدة لذلك ركز الباحث على المحور الاقتصادي وما مدى اثر تلك الظاهرة على الجانب الاقتصادي ومن النتائج التي توصل اليها هو ان التسرب يؤثر على البلد في مجال اقتصاده حيث يزيد الامية وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة وبدورها تضعف بنية وانتاجية المجتمع الاقتصادية وايضاً الموارد البشرية فقدت احد المقومات او الركائز الأساسية التي يستند عليها المجتمع

الكلمات المفتاحية: التسرب المدرسي، التسرب من زاوية اقتصادية، أسبابه ،طرق معالجة التسرب

انتساب الباحث
[1] جامعة ميسان، العراق، ميسان، 57000

[1] milanoalia918@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر: تشرين الاول 2025

School Dropout: National Challenges and Future Solutions

Duaa Malik Muhammad [1]

Abstract

The current research study aimed to identify the phenomenon of school dropout and what this phenomenon entails in terms of matters, events and repercussions that may have negative effects on the behavior of the dropout individual himself and on the surrounding society. Therefore, the researcher must investigate this phenomenon in depth and study its circumstances, causes and methods of treatment, if any, to reach results and recommendations. He used the descriptive and analytical approaches or methods for this case to describe and analyze the phenomenon theoretically to clarify the reasons available for this case in our society (Iraq) and to address this case from the economic aspect or from the economic axis only due to the sensitivity of the case and the complexity of its many aspects and axes. Therefore, the researcher focused on the economic axis and the extent of the impact of this phenomenon on the economic aspect. Among the results he reached is that dropout affects the country in the field of its economy, as it increases illiteracy and thus increases the level of unemployment, which in turn weakens the structure and economic productivity of society. Also, human resources have lost one of the basic components or pillars on which society is based.

Keywords: School dropout, dropout from an economic perspective, its causes, methods of treating dropout

Affiliation of Author
University of Maysan, Iraq, Maysan, 57000

[1] milanoalia918@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Oct. 2025

المقدمة

تعد ظاهرة التسرب المدرسي ظاهرة خطيرة جداً لما تحمله من تداعيات مستقبلية ذات اثر مباشر على الفرد ذاته ومجتمع الاسرة والمجتمع بصورة عامة وعلى الدولة ومؤسساتها ايضاً لذلك وجب على الاسرة والمجتمع والمؤسسات والهيئات التعليمية ذات الصلة بموضوع البحث التعمق بحالة الدراسة تعمقاً دقيقاً للتحري والبحث عن الأسباب وراء ذلك الموضوع حتى يتمكن الفريق المعني بذلك الموضوع وضع الحلول والاليات والطرق المناسبة للقضاء على تلك الحالة او التخفيف من حدتها وشدتها حتى لا يصل مستواها او نسبتها للحد الذي يصعب السيطرة عليه ومن ثم تلقي بضلالها على المجتمع بأكمله من أفراد ومؤسسات وبنية تحتية.

فقرات البحث

- **مشكلة البحث**

1. هل التسرب المدرسي ظاهرة حقيقية دائمة ام ظاهرة عابرة موقتة ؟
2. هل للتسرب المدرسي اثر سلبي ام إيجابي على الواقع الاقتصادي ؟

- **أهمية البحث**

تأتي أهمية الدراسة إلى التطرق لحالة التسرب المدرسي وما تنتجه تلك الحالة من آثار قد تكون بغير صالح المجتمع وخصوصاً على الواقع الاقتصادي.

- **هدف البحث**

ان الهدف من البحث هو دراسة التسرب المدرسي من حيث مفهومة واسبابه وطرق معالجته وبيان اثر تلك الحالة على الجانب الاقتصادي للبلد.

- **فرضية البحث**

1. ان التسرب المدرسي ظاهرة حقيقية ولها وجود واقعي
2. للتسرب المدرسي اثر سلبي على الواقع الاقتصادي

- **حدود البحث**

الحدود المكانية : جميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان
الحدود الزمانية : الفترة (2011- 2020)

- **منهج البحث**

استند البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي حيث المنهج الوصفي هو الأقرب لوصف الحالة ومعطياتها ومتغيراتها وشواهدها ثم استعمل الاسلوب التحليلي لقياس وتحليل بعض المؤشرات

- **مجتمع وعينة البحث**

يضم مجتمع الدراسة التعليم الابتدائي والثانوي في العراق اما عينة البحث تمثلت بتلاميذ وطلاب الدراسة الابتدائية والثانوية لجميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان

- **دراسات سابقة**

1. دراسة رابح بن عيسى (2016) بعنوان "عمالة الاطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي" دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين المتسربين بمدينة بسكرة ، هدفت الدراسة إلى الوقوف على معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرين معاً فعمالة الأطفال والتسرب المدرسي يحتمل ان يكون أحدهما تابع والآخر مستقل في نفس الوقت ، وتوصلت الدراسة ان العمل متوفر والمهن كثيرة ومتنوعة ومتعددة وتتناسب مع قدراتهم الجسدية والعقلية لذلك بإمكانهم ممارستها بالإضافة إلى أن اسرتهم سهلت عليهم العمل وحثتهم على ذلك .
2. دراسة بو عموشة نعيم (2020) بعنوان " اسباب التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المتسربين " ، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية من وجهة المتسربين كهدف رئيس وايضاً معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وتوصلت الدراسة بأن الأسباب التي ذكرت سابقاً جميعها تساهم في انتشار ظاهرة التسرب.
3. دراسة جاب الله زهية (2020) بعنوان " التسرب المدرسي أسبابه واثاره ، هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم التسرب المدرسي والأسباب واستخلاص الآثار، وتوصلت الدراسة إلى أن تعاريف كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد حددتا خطراً واحداً فقط للتسرب المدرسي وهو التخلي عن الدراسة قبل إتمام المرحلة التعليمية بنجاح .

- **تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

اذ انها أظهرت الاثر الواضح للتسرب المدرسي على مجمل مجالات الحياة كالأمنية والقانونية والنفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية حيث الاثر السلبي على الفرد والاسرة والمجتمع وبالأخص محل دراسة البحث المحور الاقتصادي .

الفصل الأول

التسرب المدرسي

المبحث الأول

التسرب المدرسي كمفهوم

1- المطلب الأول: التسرب المدرسي في اللغة والاصطلاح

التسرب المدرسي في اللغة : جاءت كلمة التسرب بمعاني عديدة فمثلاً نقول العرب تسرب الرجل اي ذهب على وجهه وتسرب في البلاد تعني دخلها خفية سرب الاناء اي سال ما فيه من ماء وتسربت الإبل اي ارسلها صاحبها جماعة تلو جماعة [1]

التسرب المدرسي اصطلاحاً : يعرف التسرب بحسب منظمة اليونسكو بأنه كل شخص لا يكمل دراسته ويترك مقاعد التعليم قبل إنهاء سنوات الدراسة في مكان آخر كما يعرف بأنه انقطاع التلاميذ عن المدرسة انقطاعاً جزئياً او انقطاعاً تاماً مادياً او معنوياً بالشكل الذي لا يستطيع معه التلاميذ المتسربين ان يتموا دراستهم بنجاح محققين الاهداف المنوطة بالتعليم .

كما يميز التربويون بين التسرب الفعلي والتسرب المقنع حيث ان للتسرب المقنع اشكالاً مختلفة تتمحور كلها حول وجود الطالب جسدياً في المدرسة وغيابه عنها نفسياً وذهنياً وتعتبر ظاهرة التسرب المقنع اكثر خطورة من التسرب الفعلي وتتطلب تدخلات كثيرة للحد منها كما الحال مع التسرب الجسدي [2]

كما عرفته منظمة اليونيسيف بأنه عدم التحاق الأطفال الذين ما زالوا في عمر التعليم بالمدرسة او ترك

المدرسة برغبتهم او رغماً عنهم لظروف خارجية دون اكمال المرحلة التعليمية التي يدرسون فيها بنجاح او عدم المواظبة على الانتظام بالدوام لعام او اكثر كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

على ان التلميذ الذي يترك المدرسة قبل السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها . كما عرفته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1973 بأنه صورة من صور الفقر التربوي في المجال التعليمي ترك الطالب للدراسة في إحدى مراحلها المختلفة وبمعنى شامل هو كل طالب يترك المدرسة لأي سبب من الأسباب قبل نهاية المرحلة التعليمية مما يمثل اهداراً لطاقات المجتمع المستقبلية وفقد اقتصادي سلبي للعملية التعليمية من الناحية الاقتصادية[3]

اذن من خلال المفاهيم والتعاريف السابقة لمفهوم التسرب المدرسي يتبين انه هو التخلي عن المدرسة وترك اخذ العلم والتعلم بسبب معنوي او مادي او الاثنين معاً

2- المطلب الثاني : مؤشرات ودلائل التسرب المدرسي

لم تكن اي ظاهرة او حالة او مشكلة إذ لم توجد لها اسبقية ومؤشرات واضحة قبل أن تتكون وتصبح ظاهرة فعلية حقيقية لذلك بدأت المؤشرات بالاستفحال ثم امتزجت مع مؤشرات أخرى حتى اصبحت تكون ظاهرة ومن هذه المؤشرات مثلاً عند تأخر التلميذ عن المدرسة ومن ثم تكرار تلك الحالة وبعدها تؤدي إلى مشكلة منها التعرض للعقاب كالضرب والتوبيخ والطرد فتفاقم تلك الحالة يؤدي به إلى التسرب ايضاً التشتت الذهني وعدم الاستيعاب والاستماع والتركيز والفهم للكادر التدريسي وموادهم يلقى بضلالة على مستوى الطالب وتدنيه فيؤدي به إلى الفشل ومن ثم التسرب ايضاً فرط الحركة المبالغ به كأن يكون كثير اللعب والكلام والضحك والمزاح وضرب الزملاء فيما بينهم يؤدي به إلى عدم الالتزام واحترام قيمة المعلم والمادة العلمية وبالتالي تؤدي به إلى التسرب ايضاً ضعف او انعدام الشغف والحب للمعلم وللمدرسة من قبل التلميذ كأن يكون بداخله شعور الخوف والتردد من وإلى المدرسة بسبب عدم وجود التحفيز والتشجيع ويؤدي به إلى التسرب وغيرها من المؤشرات .

3- المطلب الثالث : اسباب التسرب المدرسي

هناك الكثير والعديد من الأسباب التي تؤدي إلى ترك التلاميذ مدارسهم منها :-

1- الأوضاع الامنية :- كأن تمر البلاد او المدينة او المنطقة إلى حرب او الخطف او التطرف الديني او التمييز العنصري او التطهير العرقي او الوضع السياسي السائد والمضطرب الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار وتعيش البلاد حالة من الاضطراب والفوضى والصراعات الذي يجعل بدوره العائلات إلى عدم السماح لابنائهم بالذهاب للمدرسة حرصاً عليهم من الخطر وبالتالي يسبب ذلك التسرب المدرسي.

2- الأسباب القانونية :- هي عدم وجود تشريعات قانونية قضائية مشددة وصارمة بحق كل من يسبب على تسرب التلاميذ من المدارس كأن يكون الاهل او الأجداد او من يتكفل بهؤلاء الأبناء وتجريدهم من مستلزمات الدراسة وعدم توفيرها بأي حجة تكون وبالتالي الضغط على الأبناء لترك الدراسة وان وجود تشريعات فهي غير فعالة وغير معمول بها بل مهملة والتي تؤدي إلى الردع الحقيقي ومعالجة الحالة[1]

3- الأسباب الاجتماعية :- وتعني بيئة العائلة الاجتماعية ومدى علاقتهم ببعض فعند وجود خلافات بين الوالدين تخلق سلوك العنف النفسي الاسري وتسوء العلاقة بين الأبناء اتجاه الوالدين او بينهم كأخوة اذن الاسرة والبيت هما المحيط الذي يتربى ويعيش فيه الأبناء فعند ظهور الخلافات سوف يلقى بضلالة على العائلة بأكملها بل قد ينتقل عند احتكاك الأبناء مع غيرهم وايضاً عند انفصال الاب او الام عندما يكون الأطفال عند بداية نشؤهم الجسدي والذهني له دور مؤثر على محيط العائلة ولكن بشكل سيء وبالتالي تلك الأسباب تؤدي إلى تسرب مدرسي .

4- الأسباب النفسية :- يواجه الأبناء مصدر الاحباط الذي يقف دون تسوينه تلميذاً مجتهداً ناجحاً كأن يكون مصدر الاحباط

ما يعيشه داخل الاسرة او المجتمع بسبب أوضاع وظروف مادية او سياسية او اجتماعية ايضاً عدم توفر مستلزمات الاشباع وبالتالي يسود جو العائلة نوعاً من الحرمان والاحساس بالغبن وغياب العدالة ايضاً الصدمات كأن يفقد التلميذ احد ابائه او إخوانه بالموت او بسبب اخر يؤثر على نفسيته خصوصاً عند بداية الطفولة وايضاً عدم توفر الدعم النفسي والاجتماعي للأبناء خاصة عند المراهقة وهي مرحلة محاولة إثبات وجودهم [4]

5- الأسباب الصحية :- كأن يكون التلميذ مصاب بمرض عضال يصعب معه الاستمرار بالدراسة او التعرض لحادث يفقده احد اعضاء جسده وهذا يدخل ضمن التسرب المدرسي.

6- الأسباب الاخلاقية:- دائماً تلعب الأخلاق سواء الحسنة او السيئة دوراً حقيقياً وفعالاً في سلوك التلميذ وتوجيه للصواب او الخطأ وهذا ينبع عندما يولد التلميذ داخل بيئة عائلية تخلوا من المشاكل ويسودها الحب والتفاهم والتقدير والاحترام سوف ينعكس ذلك في سلوكه ويصبح تلميذاً سوياً وحسناً والعكس صحيح عندما تعاني العائلة من الأساليب السيئة كأن يتعرض بعضهم للضرب والتعنيف اللفظي والجسدي والالفاظ السيئة والتنمر وتقليل من الذات وسوف ينتج عن ذلك تلميذاً معنفاً سيئاً سوف يواجه المدرسةوالمجتمع بذلك السلوك ويؤثر والتأثير له عواقب وخيمة عندما يبدأ التلميذ بالاحتكاك بزملائه وتتزايد خطورتها عندما يكبر ويتعايش مع ذلك السلوك وعندها سوف يكون معرضاً لترك الدراسة وبالتالي التسرب المدرسي.

7- الأسباب الاقتصادية:- دائماً تقف الحالة المادية حاجزاً دون تحقيق الاهداف المنشودة التي تطمح اليها أفراد العائلة وسوف تعيش العوز والفقر والحرمان وبالتالي عدم تحقيق وتنفيذ امور ومتطلبات الدراسة وبالتالي ينتج تسرب مدرسي.

الفصل الأول

التسرب المدرسي

المبحث الثاني

التسرب المدرسي من زاوية قانونية

1- المطلب الأول:- التسرب المدرسي من زاوية قانونية

يعد التعليم احد حقوق الإنسان الذي حرصت المواثيق والعهود الدولية على ضمان حصول الأفراد عليه والتمتع به لكسب المعرفة والثقافة واكتساب المهارات التي يمكن أن تصحح مسار حياتهم بعيداً عن الجهل والتخلف ويتفرع عنه الحق في الزام التعليم بمراحل معينة من حياة الاولاد الذين يكونون مؤهلين من حيث العمر للدخول إلى المدارس سواء العامة منها او المتخصصة التي تهتم بفئة من الأولاد الذين يحتاجون إلى تعليم خاص ان الحق في التعليم من الحقوق المعترف بها في الدساتير الوطنية في عالم اليوم إذ تشير الدراسات إلى أن 90% من دساتير العالم ضمت بنداً عن الحق في التعليم ومن بين هذه الدساتير يقتضي 60% منها ان يكون التعليم الزامياً حتى مرحلة معينة فضلا على أن يكون التعليم مجانياً في كل المراحل او مراحل معينة[5]

■ دستورية التعليم في العراق

دستور 1970 جاء في المادة (27 ، أ ، ب) تلزم الدولة بمكافحة الامية وتكفل حق التعليم بالمجان في مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية للمواطنين كافة وايضاً تعمل الدولة على جعل التعليم الابتدائي الزامياً وعلى التوسع في التعليم المهني والفني في المدن والارياف وتشجع بوجه خاص التعليم
الليلي الذي يمكن الجماهير الشعبية من الجمع بين العلم والعمل .
اما الدستور الحالي فجاء في المادة (34 اولا) التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الامية اما (ثانياً) التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله . وايضاً جاء في المادة (رابعاً) التعليم الخاص والاهلي مكفول وينظم بقانون[6]

■ قانونية التعليم في العراق

عند دخول العراق في اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعهد العراق بالالتزام بموادها ومواثيقها حيث نصت المادة (4 ، أ) جعل التعليم الابتدائي مجانياً واجبارياً وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متوافراً وسهل المنال بصفة عامة للجميع وجعل التعليم العالي كذلك متاحاً وجاء ايضاً في الفقرة (ج) القيام بالرسائل المناسبة بتشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا اي تعليم ابتدائي او لم يتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية حتى نهايتها[7]
اذن نستخلص من تلك القوانين والدساتير على الإقرار بالتعليم والحق للجميع بأخذ التعليم والدخول إلى اماكن ممارسة التعليم وايضاً إعطاء الحرية والحق بأن يكون التعليم سهلاً ويناسب التلاميذ وايضاً لاوليائهم الحق باختيار المدارس التي تناسبهم من حيث لغتهم او معتقدهم كالمدارس الدينية ومع ذلك نجد أن تلك القوانين لا تشكل اي رادع لأولياء التلاميذ الذين يمارسون حريمة حرمان أبنائهم من حقهم التعليمي بحجج وهمية بعضاً منها مفتعل

وغير حقيقي لذلك على الدولة ومؤسساتها ومنظماتها الاجتماعية بأخذ الدور الفعال لمكافحة جريمة حرمان ومنع الأبناء من ممارسة الحق التعليمي .

2- المطلب الثاني :- التشريعات والسياسات الدولية للتعليم

جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في الأمم المتحدة عام 1948 أن لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن بكون التعليم في مراحله الأولى والاساسية على الاقل مجانا وان يكون التعليم الاولي الزامياً اما الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 فقد اقرت بأن ضمان ممارسة كل فرد في حقه بالتربية والتعليم يتطلب ان يكون التعليم الابتدائي الزامياً ومتاحاً للجميع وقد دعت اتفاقية حقوق الطفل التي بدا نفاذها عام 1990 إلى جعل التعليم الابتدائي الزامياً ومتاحاً للجميع مع ضمان حق الطفل في التعليم وعلى أساس تكافؤ الفرص[5]

ايضاً هناك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التمييز في مجال التعليم اي جعل التكافؤ والعدالة بحق التعليم وهناك الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية التي نادت ولا تزال بالتعليم خاصة في المرحلة الابتدائية لما له من أهمية في حياة الأطفال . ايضاً نصت منظمة اليونيسف على أن لكل طفل الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم الأساسي مجانياً وان يكون التعليم الثانوي والتعليم العالي متوفرين وينبغي تشجيع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة للحصول على أعلى مستوى تعليمي ممكن وعلى المدارس احترام حقوق الأطفال وعدم ممارسة العنف بأي شكل من الأشكال وكان هدفها أن يساعد التعليم الذي يحصل عليه الأطفال على تصوير شخصياتهم ومواهبهم وقدراتهم بشكل كامل وينبغي أن يعلمهم حقوقهم واحترام حقوق الآخرين وثقافاتهم واختلافاتهم والعيش بسلام وان يحموا البيئة[8]

3- المطلب الثالث:- ما بين الالتزام والتسرب هنالك تعليم

على مستوى العالم لا تزال 16% من البلدان لا تضمن الحق في التعليم في دستورها وقوانينها ومن بين 84% من البلدان التي تحمي الحق في التعليم قانوناً تضمن منها 57% الحق دون تمييز على اساس الجنس او النوع ايضاً اصدرت اليونسكو في عام 2018 بأنه لايزال هنالك 58 مليون طفل غير ملتحقين بالتعليم وحوالي 100 مليون طفل لم يكملوا مرحلة التعليم الالزامي على مستوى التعليم وقدرت منظمة (اليونيسف) في دراسة اصدرتها عام 2018 عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يقارب 15 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 14 سنة بالإضافة إلى 15 ملايين طفل معرضين لخطر التسرب من المدارس وقد اتخذ عدد من البلدان العربية مبادرات بشأن الأطفال غير الملتحقين بالتعليم مثل الاردن وتونس والجزائر وسوريا والسودان والعراق وفلسطين ومصر والمغرب واليمن ولاتزال هناك تحديات على الرغم من المبادرات التي اتخذت لتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس في المنطقة العربية ولاسيما فيما بتعلق بالوصول إلى الفئات الاكثر تهميشاً اي الأطفال ذوي الإعاقة والرحل والمهاجرين .

يعد التسرب من التعليم قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الالزامي ظاهرة منتشرة في بلدان جنوب الكرة الأرضية وبدأ الاهتمام بتسرب الأطفال منذ أواخر القرن العشرين في المنطقة العربية وعلى الرغم من زيادة الالتحاق لكن لايزال التقدم في معالجة التسرب محدوداً وقدم ايضاً بحث عن التسرب من المدرسة الثانوية (watt , roessingh 1994)تحليلاً عن التسرب باستخدام عوامل الدفع والجذب والسقوط فاعتبر ان عوامل الدفع تشمل جوانب البيئة التعليمية حيث يتلقى الطفل تعليمه الرسمي مثل طرق

التدريس والموارد المتاحة وإمكانية الوصول إلى البيئة المدرسية وتوافر وسائل النقل الآمنة من وإلى المدرسة وعوامل الجذب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي يأتي منها الطفل مثل مستوى التعليم لدى أولياء الأمور ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي وعدد الأشقاء وغيرها[9]

عندما ما لا يكون التعليم ما قبل الابتدائي الزامياً او مجانياً من الناحية القانونية فإن معدل ترك المدرسة للفتيات في سن المدرسة الابتدائية أعلى من معدل ترك المدرسة للفتيان في نفس العمر حيث تكتمل معادلة المواطنة والتنمية من خلال رابطة التعليم الايونية من خلال حشد كافة الدول لجهودها في بناء السياسات التعليمية ومواثيق التعليم لخلق حالة من التفاعل الايجابي بين مواطنيها من جهة وبينها ومواطنيها من جهة أخرى فإلزامية التعليم يمهد لحصول الانسان على حقه في تكافؤ الفرص والمساواة وانحسار الفروقات بين المواطنين لانخراطهم جميعاً في مرحلة تعليمية مشتركة فتعم الالفة والمحبة والتعاون بينهم مما ينعكس تلقائياً على مستوى وعي المواطنين وتحملهم لمسؤولياتهم واداء واجباتهم لبناء مجتمعهم والمبادرة في بذل خطوات واثقة لبناء مستقبل ومستوى معيشي واقتصادي واجتماعي واعد لائق .

اذن بالرغم من الزامية النظام التعليمي والإجراءات والتسهيلات في سبيلة إلا أن طاعون التسرب المدرسي ظاهرة مستشريه في جميع البلدان فلا يكاد يخلو اي دافع تعليمي منها[10]

اذن نستخلص من هذا المطلب ان التعليم لا زال موجود ويسير بالاتجاه الصحيح مع توفر كافة المعاهدات والاتفاقيات والإجراءات والتسهيلات التي تقدم للتعليم وتسنده في سبيل التطور والتقدم وعدم وقف عجلة التعلم وعرقلتها ولكن الالتزام يمارسه حق التعليم محاصر بين عدة زوايا من الظروف المفتعلة التي تريد بعدم الزامية التعليم او بالأصل عدم الالتزام بقوانين وضوابط التعليم وبالتالي الاستخفاف الذي عنه ظاهرة التسرب المدرسي اذن هنالك ولكن محاصر ما بين الالتزام والتسرب .

الفصل الثاني

المبحث الاول

التسرب والاقتصاد

المبحث الثاني

المؤشرات الاحصائية

1- المطلب الاول :- التسرب وأثره على الاقتصاد

ان ظاهرة الانقطاع عن المدرسة والتسرب منها واتجاه اعداد من التلاميذ والطلاب إلى الشارع او مجالات العمل المختلفة تعد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي لا تؤثر سلباً على الفرد فقط مثلما ترى النظرة القاصرة للبعض بل حتى على المجتمع ككل مثل اهدار الطاقات والقدرات والأهداف التربوية والغايات والمرامي التي سطرتها الدولة ويؤثر تأثيراً كبيراً وواضحاً على جميع نواحي المجتمع وتكوينه لأنه يؤدي إلى زيادة نسبة الامية والبطالة ويسبب ضعف الاقتصاد والناتج الاجتماعي ويزيد من اتكالية الفرد واعتماده على غيره من الأفراد في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية مما يجعل الفرد عاله على غيره من أفراد المجتمع وزيادة المشاكل الاجتماعية وانحراف الأحداث والجنوح وتعاطي المخدرات والسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم وبالتالي ينتهي بالسجون ومن ثم يشغل كاهل الدولة بالانفاق ويؤدي ايضاً إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والأعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والارشاد وزيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية وتؤثر سلباً على القدرة والكفاية الإنتاجية القومية وذلك ما دلت عليه الدراسات في مجال اقتصاديات التربية حيث أكدت على وجود تناسب بين الكفاية الإنتاجية والدخل الاقتصادي المادي وبين المستوى التعليمي الذي وصل اليه الفرد لان التعليم يعتبر بمثابة الاستثمار الاصلي للقوى البشرية التي تعد رأس المال والدعامة الحقيقية في مجال التنمية الشاملة وهذا ما اكدته الدراسة التي قام بها (سترومليين) على أن انتاجية عمل المتعلمين قد زادت عن انتاجية الاميين بحوالي 43% كما واثبتت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول الغربية لتحديد الكفاية الإنتاجية ان العمال الذين تلقوا قسطاً من التعليم زادت انتاجيتهم بدرجة ملحوظة عن زملائهم الاميين بحوالي (14%) وقد بين (شولتز) ان اكثر من 50% من الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي الامريكي خلال خمسينيات القرن العشرين إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم من تقدم ادى بدوره إلى تقدم إنتاجية العامل ايضاً يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص التي يحظى بها أفراد المجتمع ان انقطاع الطالب عن المدرسة وتسربه من الدراسة قد يؤدي إلى ارتداده إلى الامية من ناحية والتحاقه بسوق العمل من ناحية أخرى اذن تعتبر زيادة الامية او وجود الفرد الامي عاملين معيقين لعملية الإنتاج والتنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً[1] اذن العوامل الاقتصادية لا يمكن فصلها عن العوامل الاجتماعية فعدم توفر الامكانيات المادية لتلبية حاجات الدراسة كثيراً ما تكون عائقا مهماً أمام الإقبال على التعليم ومواصلته كما قد يستغل الطفل كمورد مالي للأسرة بتوجيهه للعمل عوض الدراسة وفي هذا السياق فإن(100) دولة نامية شملتها دراسة لليونسكو تبين ان ثلثي هذه الدول قد خفضت المبالغ المخصصة للأنفاق على التعليم لكل طالب كما شهد نصف هذه الدول تراجعاً في نسب الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية ويعود السبب في هذا التراجع في معظم الحالات إلى تخفيضات في الإنفاق العام استدعتها أزمة الديون ولقد تأثرت افريقيا بشكل خاص بهذه التطورات لان مخصصات التعليم انخفضت بما يقرب 30% في النصف الأول من العقد الماضي مما أدى إلى هبوط معدلات الأطفال الملتحقين بالمدرسة في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية من 84% عام 1980 إلى 70% عام 1990 وبالتالي عدم توفر الامكانيات المادية لتلبية المتطلبات الأساسية لدراسة الفرد يعتبر عائقاً أمام مواصلة مسارة الدراسي كما أن عدم تمكن الاسرة من تلبية حاجات افرادها كثيراً ما يدفعها للاستعانة بالأطفال في تحقيق ذلك وحتى في تحقيق استقلاليتهم المادية على حساب دراستهم[3] أن اندماج الأطفال في العمل في سن مبكرة يرجع إلى حاجة الاسرة إلى دخل كافٍ يغطي كافة احتياجاتهم في ظل تردي الأحوال الاقتصادية الامر الذي يدفع الأبناء للعمل طوعاً او قد يدفعهم ابائهم لذلك وبالتالي تنحرف بوصلة تفكير التلميذ من الاهتمام بالتحصيل العلمي إلى تحسين وضع عائلته الاقتصادي وعليه يجد التلميذ صعوبة في الاستمرار في العمل والدراسة في نفس الوقت فينقطع عنها ايضاً عدم توفر المواصلات وبعد المدرسة عن البيت خاصة في الارياف والمناطق النائية والمعزولة حيث يضطر التلاميذ لقطع مسافات طويلة مشياً على الاقدام للوصول للمدرسة مع الظروف المناخية المختلفة وهذا يجهدهم مما يجعل تفكيرهم مشغولاً ويزيد الشرود داخل الصف كذلك يضطرون إلى الغياب او التأخير ايضاً

لجوء التلاميذ لممارسة أعمال تلبي احتياجاتهم المدرسية وهذا ناتج عن شعور الأبناء بالوضع المادي لابائهم وعجزهم عن تحقيق كل متطلباتهم في ظل تدني المستوى المعيشي واذا استمر الوضع هكذا يكونوا اكثر عرضة للتسرب في ظل غياب الرقابة ايضاً بتعرض جسدهم وقواهم للإنهاك فيصبحون اقل قدرة على مواصلة الدراسة وتكثر حالات تغيبهم وهذا يؤدي إلى ضعف تحصيلهم الدراسي وبالتالي الرسوب[11] اذن نستخلص من ذلك أن التسرب المدرسي يؤثر على الاقتصاد وتؤثر بعض العوامل الاقتصادية وتكون سبباً لظهور وتفاقم حالة التسرب .

3- المطلب الثالث :- معالجة التسرب المدرسي

هناك بعض المعالجات والوسائل التي تحد او تقضي على التسرب منها :-

1- دور المعلم في معالجة مشكلة التسرب فمعاملة المعلم للتلاميذ وعلاقتهم به اذا قامت على اساس من الحب والاحترام المتبادل وهذه العلاقة تكون عامل جذب التلاميذ وبقائهم بالمدرسة ايضاً على المعلم استعمال طرق تدريس مرنه يتجاوب معها التلميذ التي تعتمد على الوسائل التعليمية المناسبة الدافعة إلى حب التعليم ايضاً عليه الالمام بمادته وطرحها بشكل مناسب واستخدام اسلوب المكافئة والثناء للتلاميذ وخلق روح المنافسة والأخذ بأيدي التلاميذ الضعفاء وحثهم على بذل مجهود اكبر وعدم الانتقاص من قيمتهم

2- للأسرة دور في تشجيع مظاهر الفرح والتحفيز للتلميذ عند بدأ الدراسة.

3- عدم الترهيب عن المعلم وخلق نوع من الخوف داخل التلاميذ من معلميهم .

4- تعزيز رغبة التلاميذ في إثبات الذات والتشجيع على القراءة والكتابة[1]

5- تحقيق الذات وهو أعلى قمة هرم حاجات الفرد السوي ويتحقق بإشباع الفرد بعض الحاجات الأساسية لبقائه كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن والآمن والسلامة والتقدير والانتماء إلى الاسرة والمجتمع وعلى الكادر التعليمي مساعدة التلاميذ على تحقيق ذواتهم وفقاً لقدراتهم مهما كانت عادية او فائقة الرضا .

6- تحقيق الصحة النفسية للتلاميذ التي تمكنه من التوافق مع ذاته والأسرة والمدرسة والتكيف مع مجتمعه فلها دور إيجابي بسلامة السلوك وايضاً يقع على الكادر التعليمي التركيز بالصحة النفسية للتلاميذ من خلال أبعاد كل ما يؤذي صحتهم النفسية والجسدية والعقلية وابعادهم هن أجواء الصراع والتوتر والتهديد ليسمح لهم بإبراز قدراتهم وامكانياتهم.

7- لا يمكن فصل التوجيه والإرشاد من العملية التربوية بل ان حاجتها لخدمات التوجيه والإرشاد ماسه بسبب الفروق الفردية بين التلاميذ من جهة واختلاف المناهج وتضاعف عدد الطلاب وازدياد المشكلات كماً وكيفاً وضعف الروابط الأسرية وذلك بتوفير جو نفسي ملائم في المدرسة يسوده الود والتفاهم بين الطالب والمعلم والادارة والأهل ويشجع كل منهم على احترام الطالب كفرد له انسانيته وله حقوق وعليه واجبات ليتمكن من النجاح[4]

8- التأكيد على حظر استخدام العقاب البدني والنفسي وجميع انواع العنف من قبل جميع العاملين بالمدرسة في التعامل مع سلوك التلاميذ وتجسيد مفهوم القدوة الحسنة والمعاملة بالحسنى من خلال تحسين نبرة الصوت والتلطف ومقابلة سلوك العنف بالهدوء وعدم الانفعال وتجنب استخدام اللوم والتذكير بالأخطاء الماضية للطلبة .

9- حث جميع العاملين بالمدرسة على التعامل بالعدل مع التلاميذ وعدم التمييز او المقارنة بينهم ان مثل هذه السلوكيات قد تثير غيرة الطلبة مما ينتج عنه سلوكيات عنف كنوع من جذب الانتباه .

10- على العاملين بالمدرسة تجاهل التصرفات البريئة من بعض الطلبة والتي تصدر بشكل غير مقصود والتعامل معها بأسلوب تربوي .

11- تفعيل صناديق الاقتراحات في المدارس وتفعيل استراتيجية الحوارات الطلابية .

12- تفعيل الأنشطة والبرامج والفعاليات الطلابية والتوعية الإسلامية والاخلاقية والمحاضرات الإرشادية والندوات والنشرات واللقاءات الفردية والجماعية والمعارض والمهرجانات .

13- التأكيد من تنفيذ العقوبة على تجنب حرمان درجة الاستحقاق في مادة ما ويكتفي الخصم من درجة السلوك وتجنب التكليف بواجبات أخرى وتجنب العقاب الجماعي .

14- انتهاج سياسة واضحة لخفض سلوك التنمر في المدرسة .

15- توجيه أولياء الأمور على أهمية اشعار الأبناء بالمحبة والتفريق بين التأديب والايذاء والحث على المتابعة غير المباشرة لما يشاهده ابنائهم في القنوات الفضائية ووسائل التواصل على انتقاء الالعاب والمشاهد ذات الأغراض الهادفة .

16- التقليل من تقديم النصائح للأبناء بشكل مباشر وخاصة المراهقين .

17- نشر مفهوم التعامل الايجابي والحوار المتبادل داخل المنزل وتجنب شجار الوالدين أمام الأبناء[12]

18- تقديم الدعم المادي والمعنوي للتلاميذ الذين يعانون مشكلات اقتصادية او اجتماعية او صحية والعمل على تذليل تلك المشكلات لتقليل احتمالية تسربهم في المستقبل .

19- العمل على ادماج المتسربين في مراكز التأهيل لحمايتهم من الانحراف او الاتجاه نحو التسول او النشاطات الاخرى المشبوه .

20- تقديم كل التسهيلات للمتسربين دراسياً الراغبين في مواصلة الدراسة في مراكز محو الامية او الدراسة عن بعد وتشجيعهم على ذلك[11]

الفصل الثاني

المبحث الثاني

المؤشرات الاحصائية

المؤشر الاول :- عدد التلاميذ والطلبة للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

يوضح الجدول (1) عدد التلاميذ و الطلبة للتعليم الابتدائي والثانوي ففي عام 2011 بلغ عدد التلاميذ (4864096) وهي نسبة جيدة لسكان الفئة العمرية من (6-11) سنة مقابل ذلك بلغت نسبة عدد طلاب الثانوي للعام نفسه (1953766) واخذت تلك النسب بالتزايد للتعليم الابتدائي والثانوي حيث بلغت في عام 2014 ما نسبته (5558674) بنسبة تغير (3.87%) للتعليم الابتدائي وبنسبة (5.57%) للتعليم الثانوي الا ان عام 2015 شهد انخفاضا بنسبة تغير (22.94-) للتعليم الابتدائي وبنسبة تغير (19.58-) للتعليم الثانوي وهذا الانخفاض واضح ومفاجئ وهذا بسبب الضرف الامني حصل عند منتصف عام 2014 بسبب دخول (التنظيم الارهابي داعش) لبعض المحافظات وقيامه بأعمال تخريبية ومنها هدم المدارس خاصة في قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى وايضا نزوح الناس من منازلهم بسبب الخضر الذي لحق بهم وبالتالي اثر ذلك على نسبة عدد التلاميذ الطلبة بعدها بدا التقدم البطيء الملحوظ ففي عام 2016 بلغت نسبة التغير (16.67%) للتعليم الابتدائي وبنسبة (7.41%) للتعليم الثانوي واستمرت بالارتفاع عنما تحرر العراق من قبضة(الجماعات الارهابية) اواخر عام 2017 وبدا النازحين بالعودة لمدنهم ومنازلهم وبدأت المحافظات المحررة بالأعمار وافتتحت العديد من المدارس حتى بلغ عدد التلاميذ للتعليم الابتدائي (6637127) لعام 2020 وبنسبة (3258718) للتعليم الثانوي للعام نفسه هذا يعني ان نسب عدد التلاميذ والطلبة كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لفترة دراسة البحث وكما موضح في الجدول (1) والشكل (1)

الجدول (1) عدد التلاميذ والطلبة للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

الفترة	عدد التلاميذ للتعليم الابتدائي(1)	نسبة التغير %*	عدد الطلبة للتعليم الثانوي(2)	نسبة التغير %*
2011_2010	4864096	_	1953766	_
2012_2011	5124257	5.34	22114221	13.18
2013_2012	5351319	4.43	2394678	8.28
2014_2013	5558674	3.87	2528133	5.57
2015_2014	4283044	-22.94	2032880	-19.58
2016_2015	4997052	16.67	2442935	20.17
2017_2016	5473997	9.54	2624140	7.41
2018_2017	6197870	13.22	2933539	11.79
2019_2018	6501053	4.89	3140110	7.04
2020_2019	6637127	2.09	3258718	3.77

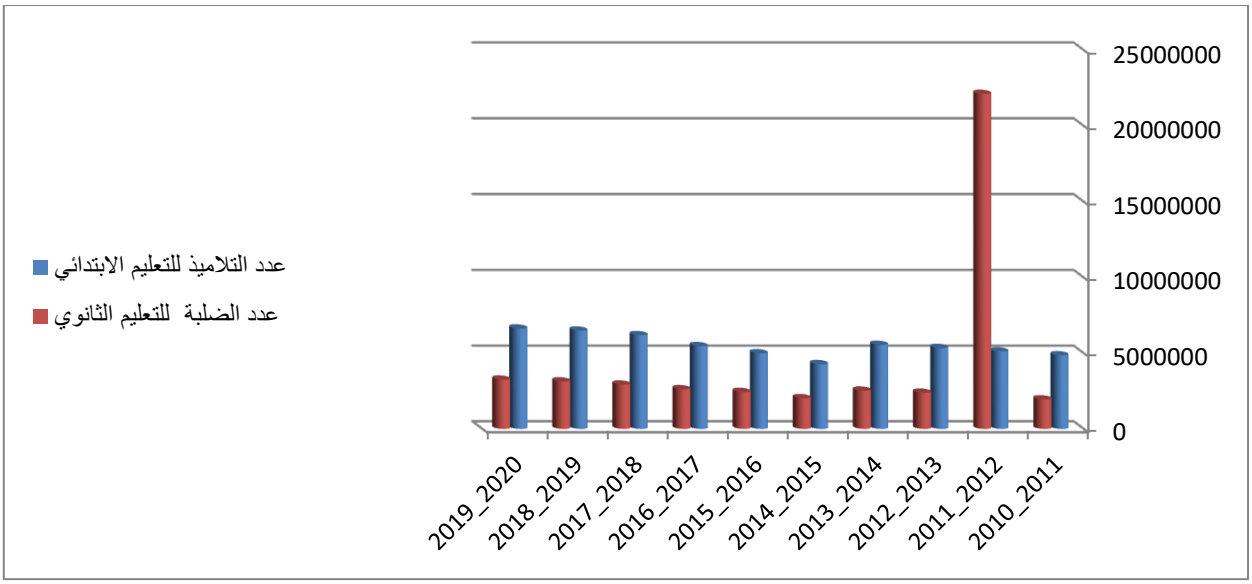

الشكل (1) يوضح عدد التلاميذ والطلبة للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

المؤشر الثاني :- عدد المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

نلاحظ من الجدول رقم (2) عدد المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي حيث بدا العام 2011 عدد مدارس بنسبة (14048)وهذا عدد قليل منخفض ولا يلبي الطموح والمستقبل وبنسبة (6072) للعام نفسة للتعليم الثانوي وبدأت ترتفع النسبة للأعوام اللاحقة له حيث بلغت (15807)لعام 2014 للتعليم الابتدائي بنسبة تغير (14.29%) والتعليم الثانوي كانت (7083) بنسبة تغير (10.24%) الا انها انخفضت انخفاض كبير جدا عند عام 2015 حيث بلغت نسبة عدد المدارس (10779)بنسبة تغير (-31.80%) للتعليم الابتدائي وكانت للتعليم الثانوي (4953) بنسبة(-30.07 %)ويرجع ذلك الئ ما حصل ايضا من تهديم للمدارس لبعض المحافظات من قبل قوى الظلام واعداء الانسانية والعلم بعدها ارتفع العدد ارتفاع كبير حتى وصل عام 2020 الئ (17945) للتعليم الابتدائي و(8612) للتعليم الثانوي ولكن هذا العدد ايضا ليس بالمستوى المطلوب لسد الناقص الحاصل في قضاع التعليم خاصة استقرار الوضع الامني وتقديم بعض المنح للتلاميذ والطلبة المتعففين وهذا يزيد من الاقبال على التعليم وبالتالي تصبح الحاجة ماسة لافتتاح العديد من المدارس ولأجل ذلك هناك خضة وضعت ونفذت على ارض الواقع وهي المدارس النموذجية للشركات الصينية لبناء الالاف من المدارس بمواصفات حديثة دخل بعضها حيز العمل وبعضها لايزال قيد الانشاء وسوف تكتمل تلك المدارس عند عام 2030 وبذلك سوف تشهد الالاف من المدارس التي سوف تنعش قضاع التعليم وتساعد على منع التسرب الذي كان احد اسبابه عدم وجود المدارس او بعدها من بعض المناطق وكما موضح في جدول (2).الشكل (2)

الجدول (2)عدد المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة(2011-2020)

الفترة	عدد المدارس للتعليم الابتدائي(1)	نسبة التغير %*	عدد المدارس للتعليم الثانوي(2)	نسبة التغير %*
2011_2010	14048	_	5472	_
2012_2011	14674	4.45	6041	10.39
2013_2012	15156	3.28	6425	6.35
2014_2013	15807	4.29	7083	10.24
2015_2014	10779	-31.80	4953	-30.07
2016_2015	12973	20.35	6022	21.58
2017_2016	14024	8.10	6605	9.68

13.32	7485	13.84	15965	2018_2017
8.73	8139	7.95	17235	2019_2018
5.81	8612	4.11	17945	2020_2019

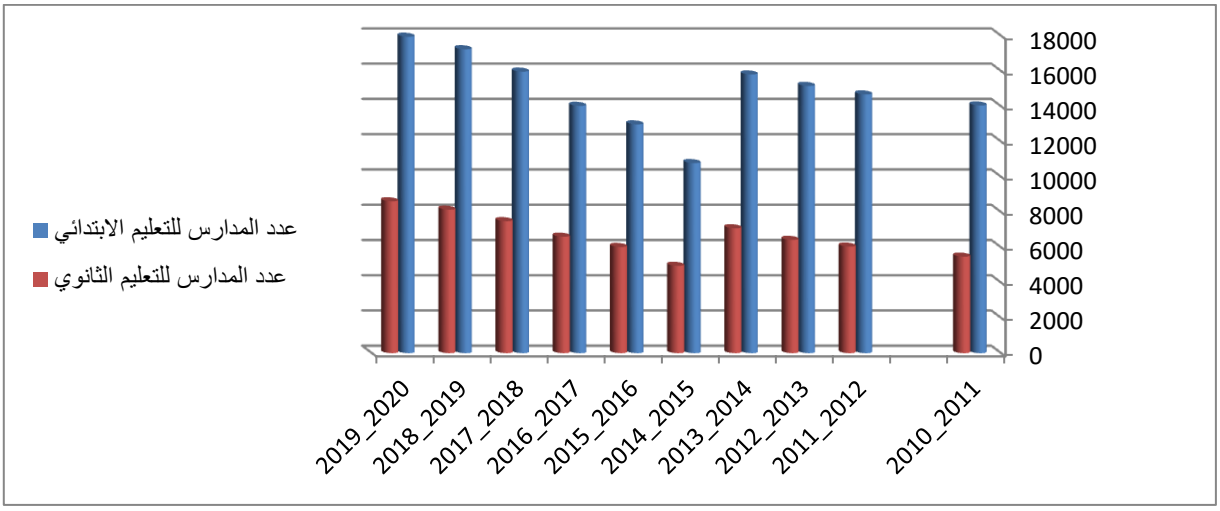

الشكل (2) عدد المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

المؤشر الثالث :- عدد اعضاء الهيئة التدريسية المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

يوضح لنا جدول رقم (3) اعضاء الهيئة التدريسية للتعليم الابتدائي والثانوي حيث في عام 2011 كانت النسبة منخفضة جدا (263412) للابتدائي وللثانوي (136446) واستمرت بالارتفاع للأعوام اللاحقة ولكن بنسبة ضفيفة حيث وصلت في عام 2014 الئ (287502) للابتدائي وللثانوي (160323)ثم انخفضت انخفاض كبير عام 2015 بنسبة تغير(22.32-%) للتعليم الابتدائي وبنسبة تغير (19.74-%) للتعليم الثانوي ويوعز هذا النقص الحاد للكادر التدريسي لعدة ظروف منها نقص المدارس وبالتالي يتعذر استقبال متعينين جدد وايضا للضرف الامني الطارئ الذي حل بالبلاد وايضا عدم رفد الكادر التدريسي بطاقات جديدة من المتعينين تلبي النقص الحاصل وايضا تساعد الكادر التدريسي على ممارسة الحصص المناسبة لتخصصهم الدقيق ثم واصلت ارتفاع بسيط جدا لا يفي بالغرض المطلوب حيث في عام 2020 كانت النسبة (291904) للابتدائي وللثانوي ما نسبته (173805) وكما موضح في جدول (3) والشكل (3).

جدول (3) عدد اعضاء الهيئة التدريسية المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

الفترة	عدد اعضاء الهيئة التدريسية للتعليم الابتدائي(1)	نسبة التغير %*	عدد اعضاء الهيئة التدريسية للتعليم الثانوي(2)	نسبة التغير %*
2011_2010	263412	_	136446	_
2012_2011	271734	3.15	141355	3.59
2013_2012	277792	2.22	146276	3.48
2014_2013	287502	3.49	160323	9.60
2015_2014	223310	-22.32	128667	-19.74
2016_2015	247919	11.02	141300	9.81
2017_2016	259836	4.80	148832	5.33
2018_2017	286097	10.10	164744	10.69

2019_2018	290664	1.59	168330	2.17
2020_2019	291904	0.42	173805	3.25

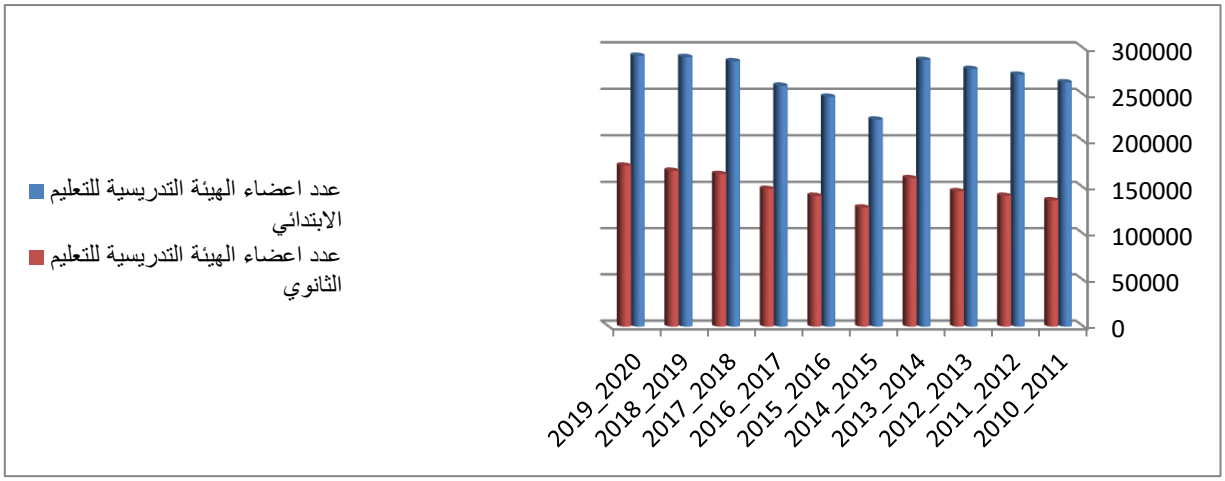

الشكل (3) عدد اعضاء الهيئة التدريسية المدارس للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

المؤشر الرابع:- عدد التلاميذ والطلبة التاركين للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

يتضح من خلال رقم (4)عدد التلاميذ والطلبة التاركين للتعليم الابتدائي والثانوي حيث كانت نسبة التاركين للابتدائي (109526)وللثانوي (54810) للعام 2012 ثم انخفض للعام اللاحق 2013 حيث الابتدائي (99205)والثانوي (58594) وهكذا واصلت الاعوام ما بين الارتفاع والانخفاض اي كانت النسب متذبذبة وغير مستقرة ويدل ذلك التذبذب بالظروف التي تحيط بالتلميذ والطالب من ظروف اقتصادية ونفسية واخلاقية وصحية واجتماعية وامنية وغيرها التي تجعل التلاميذ والطلاب يتركون المدارس ويتسربون منها بسبب تلك الظروف القاهرة التي يعيشونها ملاحظه عدم توفر بينات عام 2011 لذلك تعذر اخراج نسبة تغير عام 2012 التي تعتمد بيانات العام السابق وكما موضح في جدول (4) والشكل (4).

جدول (4) عدد التلاميذ والطلبة التاركين للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

الفترة	عدد التلاميذ التاركين للتعليم الابتدائي(1)	نسبة التغير %*	عدد الطلاب التاركين للتعليم الثانوي(2)	نسبة التغير %*
2011_2010	_	_	54286	_
2012_2011	109526	_	54810	0.96
2013_2012	99205	-9.42	58594	6.90
2014_2013	101043	1.85	57754	-1.43
2015_2014	72355	-28.39	54286	-6.00
2016_2015	110223	52.33	81943	50.94
2017_2016	127050	15.26	67377	-17.77
2018_2017	131468	3.47	68594	1.80
2019_2018	127891	-2.72	72658	5.92
2020_2019	129886	1.55	73884	1.68

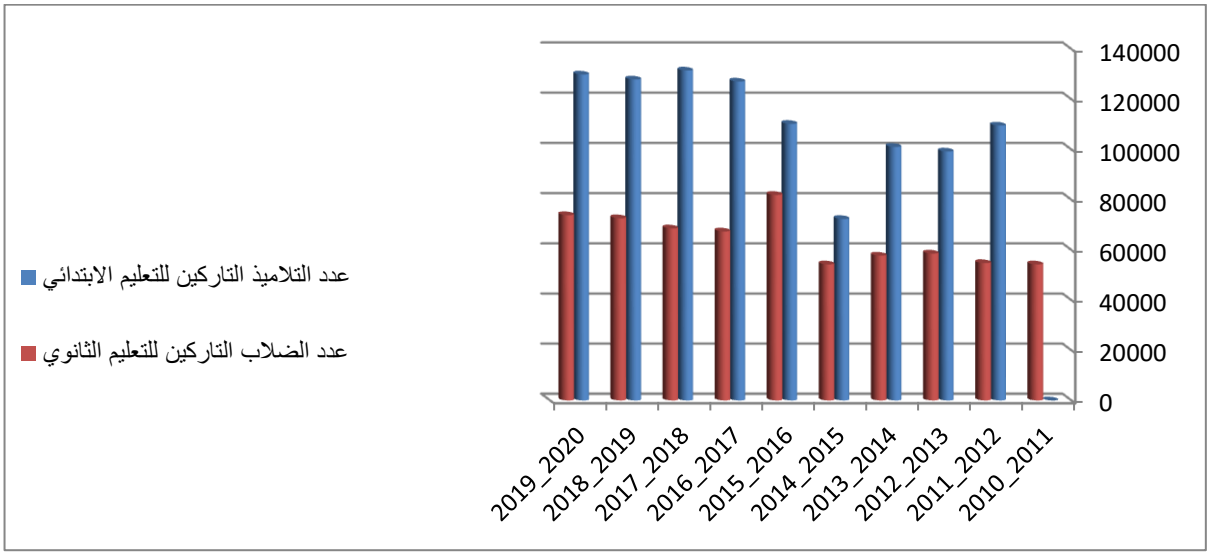

شكل (4) عدد التلاميذ والطلبة التاركين للتعليم الابتدائي والثانوي للفترة (2011-2020)

الاستنتاجات

1- ان للتسرب اثر واضح على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للفرد والمجتمع .

2- ان التسرب المدرسي يتطلب نصيباً من ميزانية الاسرة والدولة وعند تسربهم قبل إتمام الدراسة بنجاح يعتبر خسارة ومشكلة اقتصادية للأسرة التي أنفقت عليه وايضاً خسارة للدولة التي اردت به تكوين رأسمال بشري للمساهمة في الإنتاج الوطني .

3- ان ظاهرة التسرب المدرسي تركها دون حلول سوف يتزايد خطرها وبالتالي يصعب القضاء عليها وسوف يكلف ثمنها الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء .

4- ان البنية التحتية للاقتصاد العراقي تكاد تكون متينة وليس بالمستوى الذي يتطلع الية التقدم الحاصل الان وبالتالي يلقى ذلك على الاسرة وعدم تمتعها بالمستوى المعيشي المطلوب من حيث مستوى الأجر ورفاهية الحياة والخدمات .

5- أظهرت المؤشرات الاحصائية عدد التلاميذ والطلبة للتعليم الابتدائي والثانوي وايضاً عدد المدارس وعدد أعضاء الهيئة التعليمية وعدد التاركين واظهر مؤشر عدد التلاميذ والطلبة ان هنالك تذبذباً بين الصعود والهبوط حيث بدا مرتفعاً ثم انخفض خاصة أثناء حرب الجماعات الإرهابية (تنظيم داعش) وما انتجت تلك الحرب من هجرة افقدت العديد من التلاميذ اكمال دراستهم وأظهر مؤشر عدد المدارس بدأ منخفضاً ثم ارتفع تدريجياً ولكن لست بالمستوى المطلوب فلا تزال هنالك حاجة فعلية لبناء العديد من المدارس وخاصة في المناطق النائية والريفية وأظهر ايضاً مؤشر عدد إعفاء الهيئة التعليمية الذي واصل الارتفاع والتزايد بالكادر التعليمي وهذا مؤشر جيد حيث يفيد بأن يتنوع الكادر التدريسي لمختلف المواد الدراسية وايضاً ملائمة التدريسي لاختصاصه الدقيق حتى يستطيع الإبداع والتطور لمادته الدراسية ويكون ملماً بها وأظهر مؤشر عدد التلاميذ والطلبة التاركين تذبذباً كبيراً بين الارتفاع الحاد والانخفاض الحاد وهذا يرجع إلى ظروف عديده جعلت نسبة التغير حادة جداً .

التوصيات

1- تنفيذ أوامر أحكام القانون الرادعة لأولياء امور الطلبة وعدم التهاون بذلك مع تعديلها إلى التشديد الصارم .

2- جعل في كل مدرسة حقوقي يكون تربوياً ومرشداً وباحثاً للنظر بالمشاكل التي تواجه التلاميذ في الاسرة والمدرسة ويكون رابطاً بين المحكمة والمدرسة للبت بالأمور القضائية.

3- انشاء العديد من المدارس في القرى والارياف والمناطق النائية والمكتظة بغض النظر عن نسبة السكان في تلك المناطق .

4- تطوير القطاع الاقتصادي بكل جوانبه الصناعي والزراعي والتكنولوجي وغيرها من المجالات التي تنعش الاقتصاد .

5- تقليل الفوارق الطبقية التي يعيشها التلاميذ ومساواتهم جميعاً والتشديد على الزي الموحد مع امكانية تبني هيئة التعليم توزيع الملابس والقرطاسية بسعر مدعوم لتخفيف الاعباء عن الاسرة .

6- تطوير الكادر التدريسي من خلال والمؤتمرات والندوات والورش والبحوث والنشر .
7- تحلي الكادر التدريسي بمستوى عالي من الأخلاق والعلم .
8- منع التعسف اللفظي والضرب الشديد .
9- التخفيف من الواجبات الدراسية وجعلها مناسبة لواقع التلاميذ وعقولهم .
10- خلق روح المحبة والتعاون وتفعيل السفرات المدرسية بصورة دورية خلال العام الواحد لزيارة الحدائق والمتاحف والمصانع والجامعات لخلق روح التحفيز .
11- التعامل بصورة خاصة مع ذوي الإعاقة البدنية .
12- التعامل بصورة خاصة وحذرة مع التلميذ المشاكس والعنيد .
13- المحافظة على حصص الوطنية والاخلاقية والفنية والرياضية لتكون متنفساً للتلميذ لإظهار مواهبه وطاقته الفكرية والجسدية .
14- انتشال الواقع المعاشي للأسرة العراقية من خلال زيادة الرواتب وخاصة لذوي الدخل المحدود .
15- منع زواج الفتيان والفتيات في السن المبكر ليكون ذلك رادعاً للعوائل بعدم حرمان الأبناء من اكمال الدراسة وتزويجهم مبكراً .
16- منع عمالة الاطفال منعاً باتاً ليكون ذلك رادعاً بعدم تركهم الدراسة

الهوامش

(1) جداول (4-3-2-1) من الجهاز المركزي للإحصاء – المديرية العامة للتخطيط التربوي للفترة (2011-2020)

(2) (*) من عمل الباحثة بالاستناد الى الجداول (4-3-2-1)

المصادر

القرآن الكريم

[1] رابح بن عيسى ، عمالة الاطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي ، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2026.
[2] يحيى حجازي، مقالة ، القدس ، فلسطين ص1
[3] جاب الله زهية ، التسرب المدرسي اسبابه واثاره، جامعة ابو القاسم سعد الله ، مقالة ، العدد٤ ، المجلد 2، 2020 .
[4] سمية بزاعي ، سعيدة بن عمارة ، مساهمة الخدمات الإرشادية المدرسية في الحد من ظاهرة العنف المدرسي لدى تلاميذ الطور المتوسط من وجهة نظرهم ، جامعة محمد الأمين، الجزائر، بحث مستل ، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية ، المجلد 6، العدد 1، ٢٠٢٣.
[5] حسين غازي كاظم ، التسرب الدراسي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.
[6] دساتير العراق لعامي 1970، 2005
[7] اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم ، 14كانون الأول 1960 .
[8] منظمة اليونيسيف، اتفاقية حقوق الطفل الفقرتين 29-28 .
[9] منظمة اليونسكو، الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالتعليم، الوحدة التاسعة.
[10] ضحى معاري ، التعليم المدرسي ما بين التسرب والالتزام ، مدونة منشورة Aljazeera-net، 2019
[11] بو عموشة نعيم، اسباب التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المتسربين، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، الجزائر ، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، المجلد الاول، العدد1، 2020، ص21-20.
[12] مهند مساعد سعد الصبحي، دور المرشد الطلابي في الحد من العنف المدرسي بين الطلاب ، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، مجلد2 ، العدد5، 2021 ، ص -866 867 .